

الغضب الشعبي يجتاح تركيا ضد «الإخوان»

على وقع صرخات «أيها الديكتاتور ارحل»

نكبة الأمة الحقيقية



بقلم هاني جبران

لا يمكن لأمة أن تتصالح مع بعضها، وهناك بين أطرافها من يمارس النفخ في الطائفة والعنصرية. هذه الإشكالية العربية الأزلية من عوامل تعثر التطور في مجتمعاتنا الذي بات يتراجع إلى الخلف أكثر فأكثر خاصة بعد الثورات التي يشهدها حتى يومنا هذا، نحن اللذين لنا تاريخ نفتخر به، مالا يملكه الطرف الآخر. أمثلة كثيرة من الممكن أن يطرحها الشخص على نفسه، منها اختلال أحد النماذج الأوروبية التي رأينا من خلالها الإشكاليات الفاجعة التي أفضت إلى ارتكاب مذابح في البوسنة من قبل الصرب. وكان لا بد من التعامل مع المتسببين في هذه المآسي باعتبارهم مجرمي حرب.

الوطن العربي يمر الآن بنفس هذه الأزمة المأساوية المؤلمة، فأينما اتجهت بنظرك، ستجد ممارسات عنصرية وطائفية ومذهبية ودينية تسعى في محصلتها النهائية لإلغاء الآخر. في النتيجة، لا يبقى من كل هذا سوى التوترات وحالة التنافر التي نرى إفرازاتها في أغلب بلدان وطننا العربي. إن الساسة دوما يتوسلون بهذه النعرات لإحداث توازن يجعل القوى والأفكار تتجه نحو هذه الأمور الهامشية، وتتناسى القضايا الجوهرية التي تتعلق بالإنسان وحاجاته وحقوقه الأساسية. عدد كبير من الأمراض والمحن التي تعرض له المواطن العربي في وقت نستطيع فيه التأمل لما جرى بالعديد من الدول الأوروبية، لكن للأسف دون فائدة، نفس الفخ الذي وقعت أوروبا تقع فيه جلد البلاد العربية واحدة تلو الأخرى نتيجة إغفالها في جلد الذات وإصرارها على إفساد حاضرها بشوائب وخطايا ماضيها الذي يفترض أنه صار جزءاً من التاريخ.. وكبير هو الثمن الباهظ الذي تدفعه اليوم هذه الأمة التي اضاعت إيقونتها وتضائلت لديها مساحة الرؤية التي درجة صارت فيها عاجزة عن فهم ما يحدث في داخلها وما يدور حولها وما يراود لها وبها.

إن اعتبار الممارسات العنصرية والطائفية من المحظورات التي تضع من يمارسها تحت طائلة المساءلة، أفضت إلى إيجاد مجتمعات تتمتع بحق الحياة، دون أن تجد من يتطاول على هذا الحق. في ضوء هذه الحقيقة التي تصرخ بصوت يسمعه حتى الأطرش علينا أن نعترف باننا أدوات تستخدم في تنفيذ مخطط رسمه الغرب، كل هذا ونحن للأسف في أحسن الحالات حتى الآن شهود على واحدة من أخطر المؤامرات التي يتعرض لها شعبنا مع العلم والإدراك بما يحدث من الطرف الآخر والأطراف التي أشعلت النار من خلال الفضائيات العربية وغيرها.

نحن دائما نتساءل من المستفيد في هذه المعارك التي تخوضها العشرات من المحطات والصحف بهدف تجذير عوامل الصراع والفتنة بين البعض؛ ومن المستفيد من قيام تلك الوسائل بإعادة إنتاج واستحضار توترات الماضي وصراعاته بغية زيادة الحواجز بين ذلك الشعب الذي بنى حضارات عريقة وأبنائه؟ النزاعات والصراعات الطائفية التي يدور رحاها اليوم هي بالطبع ليست حكرًا على مجتمعات محددة ولا هي نتاج أديان كما يقول البعض، فالشعب العربي قد مر بمراحل مختلفة عبر التاريخ وتجاوز الكثير من المصاعب التي واجهته بغض النظر عن التوجهات الدينية. فأوروبا وأمريكا وصلت إلى ما وصلت إليه من استقرار وازدهار فقط بعد الصراعات الأهلية والدينية التي حدثت في القرون الوسطى وصولاً إلى الثورات التطبيقية والسياسية في العصور الحديثة، ما نستطيع التأمل به واستنتاج ما نراه مناسباً لنا وتغيير مسار اللعبة الوسخة التي وقعنا في فخها.

عن صوت روسيا



سنوات» وعبر عدد كبير من المتظاهرين في اسطنبول وانقره ومدن تركية أخرى عن ضيقهم من سلطة يقولون أنها تريد أن «تفرض طريقتها في العيش» عليهم. من جانبها نددت قوى اليسار والقوى اليسار بالقمع الذي تمارسه السلطات تحت غطاء مكافحة الإرهاب. وهناك آلاف الأشخاص بينهم محامون وطلبة وصحافيون موقوفون في انتظار محاكمتهم بسبب دعمهم لقضية الإكراد الأتراك. ويشيرون كلهم بأصبع الاتهام إلى انحراف استبدادي لسلطة التيار الإسلامي. ولاحظ التير توران أن «أردوغان لا يقبل أي حد من سلطة زعيم الأغلبية وهو يعتبر أن كل ما يقوم به هو ثمرة الإرادة الديمقراطية». بيد أن البعض يعتقد أن أحداث الأيام الثلاثة الأخيرة غيرت المعطيات. وكتب مراد يكين الاحد في افتتاحية صحيفة حرييت ديلي نيوز الليبرالية الصادرة بالانكليزية «أن موجة احتجاجات التقسيم قلصت للمرة الأولى من حالة رئيس الوزراء القوي». وفي خطاب القاه الاحد لم يبد على اردوغان انه تاجر بالأحداث. وقال ساخرا «إذا نعتوا شخصا يخدم الشعب بانه دكتاتور، ماذا تريدونني ان افعل ازاء ذلك؟»

30 يونيو اسقاط دولي لـ «الإخوان» في مصر وتونس وتركيا

وجه عدد كبير من النشطاء على موقعي التواصل «فيس بوك» و«تويتر» الدعوة لأن يكون يوم 30 يونيو يوماً موحداً للتظاهر ضد «جماعة الإخوان المسلمين» في مصر وتونس ووجدت الدعوة صدى واسعاً لدى عديد من الشباب، وقاموا بتداولها فيما بينهم والترويج لها بشكل واسع.. وأكد عدد كبير منهم أن توحيد يوم التظاهر سيربك التنظيم الدولي للإخوان ويلفت نظر العالم لما سيقومون به.

ترجم الاحتجاج الشعبي الذي انطلق من مجموعة من ناشطي الجمعيات واشتعل في اسطنبول ومدن أخرى في تركيا، غضب الأتراك على حكومة «الإخوان» تحتكر كل السلطات منذ عشر سنوات. ومن اليسار التركي إلى اليمين القومي احتشد الطيف السياسي التركي كله منذ السبت لاجتياح ساحة «تقسيم» والاحتفال على وقع صرخات «أيها الديكتاتور ارحل بهزيمة رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان امام غضب الشارع. وعبر الجميع عن الغضب المتراكم على سياسة الحكومة المنبثقة من التيار الإسلامي المحافظ الذي اججه العنف والقمع البوليسي. وقال التير توران المحلل السياسي من جامعة بيلجي الخاصة في اسطنبول «هذه التظاهرات ليست من صنع حفنة من الناشطين او منظمة بل هي تعبير عن حالة قلق عامة بين الناس من كافة التوجهات السياسية». من جهته قال سنان اولجان من مؤسسة كارنجي الأوروية «انه تحرك شعبي غير مسبوق ومفاجيء ناجم عن القلق وخيبة الامل للاوساط العلمانية في المجتمع التي لم يعد بإمكانها التأثير على الحياة العامة منذ

ترجع شعبية الإخوان

تزايد الرؤية التشاركية للمصريين بعد عامين



الحكومة تجاه حقوق المرأة قليلة، بينما يرى 15٪ من المصريين أن الحكومة لها تحركات جيدة تجاه الحفاظ على حقوق المرأة.. وعن حقوق الاقباط يرى 39٪ أن الحكومة لم تبذل أي جهود تجاه الحفاظ على حقوق الاقباط، بينما يرى نسبة 13٪ أن الحكومة لها جهود حثيثة لحماية حقوق الاقباط.

إيجابية عن النزاع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين حزب الحرية والعدالة، وبالنسبة لجهة الانقاد الوطني فقد كانت أعلى آراء من شملهم الاستطلاع تجاه قياداتها سلبية. وفيما يتعلق ببعض القضايا الأخرى فإن الآراء تتباين من قضية لأخرى، فبالنسبة لحقوق المرأة فإن 33٪ يرون أن تحركات

المسار الصحيح، فقد انخفض من 75٪ خلال عام 2011م إلى 30٪ الآن. وبالنسبة للقضايا الأكثر أولوية لدى المستطلعين من الشعب المصري أوضحت نتائج الاستطلاع أن تحسن الأوضاع الاقتصادية على رأس الأولويات وبنسبة 85٪، فيما يرى 68٪ أن الوضع الاقتصادي وسيادة القانون والأمن على رأس القضايا التي ينبغي الاهتمام بها. وفيما يتعلق بنزاهة الانتخابات البرلمانية القادمة أظهرت نتائج الاستطلاع انقسام المصريين حيث يرى 46٪ من المصريين بأنها ستكون غير حرة ونزيهة بينما يرى 44٪ منهم بأنها ستكون حرة ونزيهة. وأظهرت نتائج الاستطلاع أن الانقسامات تزداد عمقا بين القوى السياسية، فلكل من الأحزاب السياسية الإسلامية، وأحزاب المعارضة المدنية، رؤية مختلفة فيما يتعلق بأوضاع البلاد، والتحديات التي تواجهها. ولم يتوقف الأمر على وجهة نظر المصريين السلبية تجاه الأوضاع السياسية والاقتصادية، بل امتدت لتشمل انخفاض شعبية جماعة الإخوان المسلمين، القوة السياسية الهيمنة بعد رحيل مبارك إلى 63٪ مقارنة بـ 75٪ خلال عام 2011م وهناك 52٪ لديهم رؤية

أظهر استطلاع للرأي شارك فيه أكثر من 300 ألف مصري، أنه بعد أكثر من عامين على ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011م، وتحتي الرئيس السابق محمد حسين مبارك، لا يزال المصريون غير راضين عن إدارة حكم الإخوان المسلمين، بسبب تدهور الأوضاع في البلاد وغياب التوافق المجتمعي، والصراع السياسي بين القوى المدنية والتيار الإسلامي والانفلات الأمني، والأحداث الدامية التي شهدتها الشارع المصري، فضلا عن تردي الأوضاع الاقتصادية، وضعف مستوى النمو الاقتصادي، وهو ما يبدد كثيرا من آمال وأحلام المصريين بعد الثورة. وأوضح الاستطلاع الذي أجرته منظمة «بيو للأبحاث والدراسات وقياس الرأي الأمريكية» وأعلنت نتائجه مؤخرا تزايد شعور المصريين بالتشاؤم يوما بعد يوم على مدار عامين لرحيل الرئيس حسني مبارك، وعدم رضائهم لواد حكم الإخوان للنظام الديمقراطي الذي كانوا يرون إليه، وكذا تزايد الانقسامات الأيديولوجية والحزبية في مصر. وعن رؤية المصريين للأوضاع السياسية والاقتصادية أظهرت نتائج الاستطلاع انخفاض نسبة من يرون أن البلاد تتجه نحو

تصاعد العنف في تونس



في المجتمع التونسي. ويرى تقرير صادر عن «المجموعة الدولية للأزمات» وهي منظمة دولية مقرها بروكسل، أن العناصر السلفية في تونس من ذوي الانتماءات المدني والعقائدي العلمي الجهادي والذي يقدر عددهم الآن بحوالي مائة ألف عنصر هم في ازدياد مستمر.. مشيراً إلى أن «العناصر السلفية في تونس ليست بالضرورة كلها منضوية تحت لواء تنظيمات لها هيكلها، لكن هناك محاولات من (أنصار الشريعة) لتنظيم صفوفها في إطار هيكل هرمي يضم جماعات وأطراف إسلامية أخرى غير منطوقة». وتفسر تقارير أخرى أن أعمال العنف تعود إلى أسباب اجتماعية وسياسية، وأن مقترفيها هم في الأغلبية من فئة الشباب المترواحة أعمارهم بين 15

بأنهم يملكون من القوة ما يسمح لهم بفرض قناعاتهم على المجتمع والدولة بشكل مباشر، مستثمرين في ذلك وجود حركة إسلامية نشطة في السلطة ممثلة في «حركة النهضة الإسلامية» مما جعلهم يعتقدون أن هذه الحركة وان لم تشاطرهم قناعاتهم فإنها تمارس عليهم ضغطا حقيقيا من أجل الحد من تصرفاتهم العنيفة. وترى تقارير دولية وتونسية ان المعالجة الأمنية والقضائية للظاهرة السلفية أيام حكم الرئيس السابق زين العابدين بن علي لم تفلح في تجنيد البلاد تنامي الجماعات الجهادية وأسلوبها العنيف، كما أن التضيق الشديد لم يسمح لهم بتطوير آرائهم ومواقفهم أو الاحتكاك بالتيارات الفكرية والسياسية الأخرى

رافق صعود التيار السلفي في تونس، بعدما يسمى بـ «ثورة الياسمين» تزايد في مؤشرات العنف على نحو يهدد الاستقرار الأمني والمجتمعي في البلاد، في ظل محاولة التيار السلفي، فرض مفاهيمه ورؤيته على المجتمع التونسي، مما يجعل البعض يعتقد أن العنف وتحركات التيار السلفي قد أصبحا متلازمين، خاصة وأن العنف الناتج عن ممارسات السلفيين يعد استهدافا متعمدا للمواطن والدولة ومؤسساتها المختلفة، بما فيها «حركة النهضة الإسلامية» التي ما يمكن وصفه بحالة من الاستنفار لمواجهة العنف السلفي المتزايد. ويرى مراقبون وكتاب تونسيون أنه كلما تزايد حضور السلفيين التنظيمي وكذا على الساحة التونسية شعروا